

المملكة المغربية  
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

يوم دراسي حول  
"لجنة الإنصاف والمصالحة"

كلمة السيد ادريس بنزكري  
الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

الرباط، فاتح دجنبر 2003

تقدم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتوصية حول إنشاء لجنة، تسمى هيئة الإنصاف والمصالحة تعنى بكشف الحقيقة بخصوص الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في الماضي وتقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بضمان عدم تكرارها في المستقبل. وكما ذكر السيد رئيس المجلس، والسيد وزير حقوق الإنسان فقد أدرج المجلس مشروعه في إطار التحول الديمقراطي الذي تعرفه بلادنا، واستحضر المساهمة في تطوير هذا التحول بإدماج قطاعات من المجتمع ظلت مهمشة، أو مضطهدة أو مهضومة الحقوق لفترة تاريخية. وبذلك أراد المجلس أن يساهم في الجدل الوطني المهم الذي سيرافق عملية البحث والتقصي والدراسة، والتقييم التاريخي، لما حدث، وتقديم الاقتراحات الضرورية لدعم ما أنجز من إصلاحات وتطويرها، وستكون المساهمة كما نعتقد مساهمة جيدة ورائعة في إرساء دعائم التحول الديمقراطي وتحديث البلاد.

مباشرة بعد المصادقة المولوية على التوصية اتخذ المجلس أيضا – عن وعي وإدراك – مقاربة ديمقراطية وتشاركية، استهدفت إخبار الرأي العام عبر وسائل الإعلام الواسعة، كما اقترح على جميع الجمعيات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، وفي مجال البحث الأكاديمي، وعلى الفاعلين السياسيين أن يساهموا باقتراحاتهم في تطوير الرؤيا، وفلسفة هذا المشروع، ولكن أيضا ومن الناحية العملية، بتقديم اقتراحاتهم لتفعيل المبادئ العامة التي اقترحها المجلس في توصيته لإعداد نص قانوني، أو مقتضيات قانونية تنظم بشكل التي اقترحها المجلس في توصيته لإعداد نص قانوني، أو مقتضيات قانونية تنظم كل المهام الكبرى التي اقترحتها التوصية بشكل إجرائي ومرن، وتدقيق الوظائف العملية في مختلف مجالات العمل. وسيواصل المجلس في الأسبوع القادم أيضا اتصالاته مع باقي الجمعيات بما فيها جمعيات الضحايا من مختلف المشارب. كما سيفتح ورشة بإشراك كل الجامعات، والأكاديميات، ومراكز البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والقانونية، لمواكبة عمل الهيئة بالدراسات والأبحاث بخصوص الأحداث التي رافقتها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وكذلك الإشكالات القانونية ذات الصلة بالموضوع.

ويمكن القول الآن أن هناك مقترحات عملية، ومذكرات تفصيلية توصل بها المجلس من مختلف الجمعيات سنأخذها بعين الاعتبار، حول تحديد المواصفات والكفاءات التي يجب توافرها في الأشخاص المقترحين لعضوية الهيئة وكذلك المقترحات القانونية التنظيمية لعمل الهيئة والتدابير الإجرائية التي يجب أن تقترح على الأعضاء الذين سيختارون، والذين سيكون عليهم النظر في الأمر والحسم فيه.

أريد أن أضيف الآن، وقد تجاوزنا مرحلة النقاش حول التفاصيل والنواقص، وربما ما يزال في الموضوع نظر أيضا، ولكن اعتقد بأنه لا بد أن نتطور لنستشرف المستقبل.

ماذا ننتظر من عمل هيئة تعنى بكشف الحقائق؟ توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؟ ما هي المصلحة الكبرى بالنسبة للبلد والوطن والمجتمع؟ لكي نتجه نحو ترسيخ الديمقراطية، وترسيخ الوحدة والسلام، وترسيخ المصالحة على أساس متين وعادل ومنصف. هذا سؤال أيضا جوهرى ومهم، سيتطلب الجواب عنه مشاركة جميع الأطراف المعنية: الأطراف السياسية – بطبيعة الحال- في المقام الأول، لأنها معنية بالموضوع، ولأنه في جوهره سياسي والمجتمع المدني بمعناه الواسع من جمعيات ومراكز أكاديمية وباحثين وشخصيات، وحركة حقوق الإنسان، العاملة في مختلف المجالات.

مجال عمل الهيئة سيتجاوز حدود المعايير الحقوقية الصرفة المدنية والسياسية إلى المجالات المجتمعية، إلى مجالات مؤسساتية، وبالتالي فإن جميع الجمعيات المعنية بالتربية، والمعنية بالتضامن الاجتماعي والمرتبطة بعلاقات دولية كلها أيضا ستكون معنية مباشرة بعمل الهيئة وعليه سنواصل دعوتنا لجميع الأطراف لمواكبة عمل الهيئة، بعد أن يتم تصويبها. وفي انتظار ذلك، أذكر باختصار أن هيئة الإنصاف والمصالحة، ستعمل بدون شك في مرحلة انتقالية على الإمساك بكل الملفات والوثائق التي هي في حوزة المنظمات الوطنية والدولية، كما ستعقد اتفاقات مع مختلف المنظمات في العالم، وفي الوطن للنظر الإشكالات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لإعداد خطة عملية تمكن من الانطلاق في العمل.

سننتقل أيضا إلى العمل مع السلطات للإمساك بالأرشيفات الموجودة والممكنة. وفي حالة غيابها سنعمل على البحث عن وسائل، وبدائل تقنية، وآليات لكشف الحقائق بخصوص الأحداث الكبرى التي تهم المغرب وتهم الضحايا وما رافقها من اختفاءات قسرية، ووفيات

معتترف بها وحالات مجهولي المصير، والبحث عن المدافن والمقابر، والقيام بعمليات شرعية وطبية للنظر في أسباب وظروف الوفيات، وتسليم الرفات حسب رغبات الأسر، وإيجاد حلول لكل الإشكاليات المرتبطة بهذه الأمور. ولكن في نفس الوقت ستحرص الهيئة على القيام بأبحاث في السياقات السياسية لهذه الأحداث، والأسباب التي أدت إلى ارتكاب الانتهاكات لكي تستخلص العبر. كذلك تهتم بالتجربة الرائدة لهيئة التحكيم، رغم السلبات التي شابتها لكي تجتهد وتطورها، وتدمجها في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة. إضافة إلى موضوع جبر الضرر بالمعنى الواسع، يجب أن يتم رد الاعتبار للمجتمع، للضحايا بالوسائل المعهودة، والتي يمكن ربما في المغرب أن نجتهد لنأتي بالجديد في الوسائل التي تمكن من رد الاعتبار للأفراد، ولكن أيضا للمجتمع الذي تضرر بفعل هذه الانتهاكات، وطول مدتها، وطول التستر عليها، وعدم التجروء على مواجهتها. أما البرنامج الثالث في عمل الهيئة فهو تقييم ما جرى، وإعداد التوصيات والدراسات والاقتراحات، الرامية إلى الإصلاح في كل المجالات التي كانت السبب أو المبرر لارتكاب هذه الانتهاكات، أو - على كل حال - لتجاوز أي خطر للعودة إليها، ولإيجاد آليات تمكن من استئصال تكرارها في المستقبل.

وطبعا ستحال على جلالة الملك، وأنذاك كل الأجهزة ستتشتغل بكل قنواتها التشريعية وغيرها في تنفيذ وتفعيل هذه التوصيات. هذا ما أردت أن أذكر به، ونحن نبحث الآن في مرحلة دقيقة لاستئصال النظر في مختلف المقترحات التي توصلنا بها حول الشخصيات العمومية المعروفة المقترحة لتشكيل هذه الهيئة، كما أننا نواصل التفكير في جميع المقترحات حول مقتضيات القانونية التي يجب أن تدقق أهداف هذه الهيئة، وظائفها التفصيلية، تشكيلتها الداخلية، هيكلتها، كيفية العمل، كيفية التقرير في مختلف القضايا التي سننظر فيها، إجراءات البحث والتحقيق والاستماع إلى الضحايا والشهود وغيرهم. والأساس هو العلاقة مع المجتمع الذي يجب أن يكون على بينة بكل ما يجري.

إن الرهان الأساسي هو أن يشارك المجتمع، وأن لا نخلق آلية نخبوية تعمل في معزل عن المجتمع، ونأمل أن يساهم الجميع في إنجاح هذه التجربة الرائدة كما نتمنى.

شكرا لكم.